

Distr.: General
9 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالة حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في سيراليون

مذكرة من الأمين العام**

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية
لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان
٢٠/٢٠٠١ بصيغته التي أيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام
٢٠٠١.

* A/56/150.

** وفقاً للفقرة ١٠ من الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٥٥، قدم هذا التقرير في ٩ آب/أغسطس
٢٠٠١ لكي يتضمن أكبر قدر ممكن من المعلومات.

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١	أولا - مقدمة
٣	٢٦-٢	ثانيا - حالة حقوق الإنسان
٣	٦-٢	ألف - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن
٤	١٣-٧	باء - اللاجئين والمشردون داخليا
٧	١٧-١٤	جيم - الأطفال والصراع المسلح في سيراليون
٧	١٩-١٨	دال - العنف الموجه ضد المرأة
٨	٢٢-٢٠	هـ - حالات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي
٩	٢٦-٢٣	واو - المحتجزون بموجب حالة الطوارئ
١٠	٥٣-٢٧	ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال حقوق الإنسان
١٠	٣٢-٢٧	ألف - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقسم المعني بحقوق الإنسان التابع لها
١٢	٣٣	باء - الأنشطة الميدانية
١٣	٣٥-٣٤	جيم - التدريب
١٣	٣٩-٣٦	دال - بناء القدرات والتعريف بالجهاز القضائي
١٤	٥٢-٤٠	هـ - إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة المستقلة
١٨	٥٣	واو - إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان
١٨	٥٤	رابعا - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة

لتقاريرها إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين. فقد شهد النصف الأول من عام ٢٠٠١ بعض التحسن في حالة الأمن الداخلي في البلد. وتم إلى حد كبير احترام اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1091، المرفق) والموقع بين حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية عقب استئناف الأعمال العدائية في أيار/مايو ٢٠٠٠. وانتشرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بنجاح في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية مثل مناطق ماكيبي وماغبوراكا ولونسار الواقعة في المقاطعة الشمالية. ونص الاتفاق على إسناد دور رصد وقف إطلاق النار إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وإعطاء الأمم المتحدة الحرية الكاملة للانتشار في كافة أرجاء البلد وعدم عرقلة حركة عمال الإغاثة والسلع والأشخاص في عموم البلد وإعادة الأسلحة والمعدات التي استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية. كما نص الاتفاق على الاستئناف الفوري لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلى إنشاء آلية للاستعراض. وتم احترام وقف إطلاق النار عدا بعض المناوشات المتفرقة. وأفضى اجتماع استعراضي عُقد في أبوجا في ٢ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى اتفاق يقضي بأن تنزع الجبهة المتحدة الثورية والمليشيا الحليفة للحكومة وهي قوات الدفاع المدني أسلحتها بشكل متزامن. وبدأ العمل مجدداً ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٠.

٤ - ومما سهل إلى حد كبير استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج القرار الذي اتخذته اللجنة المشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤلفة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وحكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية. وأنيط باللجنة المشتركة مهمة إعداد جدول زمني وطرائق لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

١ - شكلت مسألة حقوق الإنسان في سيراليون مصدر قلق بالغ للجنة حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد اعتمدت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين القرار ٢٠/٢٠٠١ المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون وطلبت فيه اللجنة إلى المفوضية السامية، في جملة أمور، تقديم تقارير عن حالة حقوق الإنسان في سيراليون إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الثامنة والخمسين مع تضمين تلك التقارير إشارات إلى التقارير الواردة من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

ثانياً - حالة حقوق الإنسان

ألف - تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن

٢ - منذ تقديم المفوضية السامية لتقريرها السابق المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة^(١)، قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن التقارير الخمسة التالية S/2000/832 المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ و S/2000/1055 المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ و S/2000/1199 المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و S/2001/228 المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠١ و S/2001/627 المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١. كما قدم الأمين العام إلى مجلس الأمن تقريراً مؤرخاً ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١ عن مسائل اللاجئين والمشردين داخلياً وذلك عملاً بقرار المجلس ١٣٤٦ (٢٠٠١) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/2001/513 و Corr.1).

٣ - وتلاحظ المفوضية السامية أن الحالة الإجمالية في سيراليون شهدت تحسناً في الفترة المنصرمة منذ تقديمها

المحرز مؤخرًا، تشكل مصدر قلق رئيسي. فقد كانت المجموعات المسلحة حتى عهد قريب ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي من بينها الاغتصاب والتدمير الوحشي للممتلكات في حق السكان المدنيين. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية بتوثيق انتهاكات يُزعم أن قوات مسلحة من غينيا ارتكبتها في مقاطعة كامبيا. وثمة أيضًا روايات تتحدث عن هجمات جوية على القرى أدت إلى تدمير واسع النطاق وضحايا عديدة في أوساط المدنيين.

باء - اللاجئون والمشردون داخليا

٧ - لاحظ الأمين العام في تقريره (S/2001/513 و Corr.1) المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١، أن أزمة اللاجئين والمشردين داخليا في سيراليون وحولها تُعدّ من أخطر أزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية والسياسية التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن. فهناك ما مجموعه مليون لاجئ ومشرّد داخليا وغيرهم من ضحايا الحروب في سيراليون وغينيا وليبيريا. وبحسب المعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان نحو ٤٠٣ ١٢٣ مشردين داخليا حتى تموز/يوليه ٢٠٠١. يقطنون في مخيمات ويحتاجون بالتالي إلى مساعدة إنسانية متواصلة. ويبدو أن التقدم المحرز في عملية السلام أدى إلى خفض عدد الحالات الجديدة؛ لكن تقديم المساعدة للحالات القديمة ما زال تحديا حقيقيا. وأشارت المعلومات التي تم الحصول عليها من المشردين داخليا ومن العائدين إلى أن الجيش الغيني والمجموعات المسلحة كانت إلى عهد قريب ترتكب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في حق السكان المدنيين. وزُعم أن تلك الانتهاكات حدثت ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ ونيسان/أبريل ٢٠٠١ بينما كانت القوات الغينية تتعقب مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية الذين نفذوا عمليات في غينيا. وقد قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومنظمات حقوق الإنسان

الإدماج. وعقب استئناف البرنامج، نرعت قوات الدفاع المدني والجبهة المتحدة الثورية أسلحتهما وفق الجدول المحدد في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو. ومنذ مطلع السنة ولغاية ٢٥ تموز/يوليه، سجلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ٢٩١ ١١ مقاتلا من بينهم ١ ٥٥٩ طفلا في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويشمل هذا الرقم ٤١٦ ٣ فردا من مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية و ٤٨٩ ٥ فردا من مقاتلي قوات الدفاع المدني. وانتشر جيش سيراليون في مقاطعة كامبيا في نهاية أيار/مايو ويقوم بحراسة الحدود مع غينيا. غير أنه وقعت مصادمات متفرقة بين جيشي كل من الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني في مقاطعتي كونو وكوينادوغو. وقد انتشر أفراد قوات حفظ السلام التابعون لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في بعض المناطق الخاضعة للجبهة المتحدة الثورية بما في ذلك كونو وماغبورাকা وماكيبي ويجري اتخاذ خطوات لإعادة تثبيت سلطة الحكومة وخدماتها في مناطق عديدة في البلد.

٥ - كما مكن التقدم المحرز في تنفيذ عملية السلام القسم المعني بحقوق الإنسان من بلوغ مناطق كان الوصول إليها متعذرا حتى الآن والشروع في رصد حالة حقوق الإنسان وإجراء دورات تدريبية ومناقشة عمليات المصالحة، وبخاصة لجنة الحقيقة والمصالحة.

٦ - ومنذ اعتماد لجنة حقوق الإنسان لقرارها ٢٠٠١/٢٠، قدم الأمين العام تقريره العاشر عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (S/2001/627) وقدم كذلك إلى مجلس الأمن تقريره عن مسألة اللاجئين والمشردين داخليا (S/2001/513 و Corr.1). وعلى غرار تقاريره المرحلية السابقة، خصص الأمين العام قسما من تقريره العاشر لمسائل حقوق الإنسان. وأشار الأمين العام في ذلك التقرير، في جملة أمور، إلى أن حالة المشردين داخليا والعائدين في سيراليون ما زالت، رغم التقدم

بين القوات الليبرية والمتمردين في خلق لاجئين جددا ومزيديا من العائدين إلى شرق سيراليون. وقد حذرت اللجنة الوطنية للتعمير وإعادة التوطين والتأهيل من أن الحالة في شرق البلاد، وإن لم تبلغ بعد مستوى حالة الطوارئ، قد تصل إلى هذا المستوى ما لم تحظ الاحتياجات المتنوعة لمختلف المجموعات بما يكفي من العناية.

٩ - وأثناء الغارات التي شنها مقاتلو الجبهة المتحدة الثورية داخل غينيا، اختطفوا عددا من الرعايا الغينيين وجلبوهم إلى سيراليون واتخذوهم خدما. وأجبرت النساء والفتيات على الزواج من محتطفيهن أو على ممارسة البغاء. وأعادت مفوضية حقوق الإنسان في ١٢ أيار/مايو إلى وطنهم ما مجموعه ٢٣ غينيا فروا من أسر الجبهة المتحدة الثورية. وعقب تدخل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تم إطلاق سراح مجموعة أخرى تتألف من ٢٤ فردا في مطلع حزيران/يونيه. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن ما يربو على ٨٠ مواطنا غينيا ما زالوا رهن الاعتقال لدى الجبهة المتحدة الثورية في بويدو في كونو. وتم الحصول على هذه الأرقام من الغينيين الذين لجأوا إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بحثا عن المساعدة بعد فرارهم من محتطفيهم. غير أنه من الصعب التيقن من العدد المحدد للمحتطفين الغينيين الذين لا يزالون في قبضة الجبهة المتحدة الثورية.

١٠ - وشهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة نزوحاً مطرداً للسكان، لا سيما في المنطقة الشرقية، بالتوازي مع استمرار الأعمال العدائية في مناطق متفرقة. ويبدو أن الصورة فيما يتعلق بحالة المشردين داخليا أخذت تنجلي إلى حد ما بالتوازي مع عملية نزع السلاح الآخذة في الاتساع وزيادة الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية. وتقدر مفوضية حقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون

غير الحكومية بتوثيق بعض الانتهاكات المرتكبة في مقاطعة كامبيا. ووردت أيضاً روايات تفيد بتعرض قرى لهجمات من الجو ومن طرف قوات المشاة الغينية تسببت في تدمير واسع النطاق. وثمة أيضاً روايات تفيد بتعرض النساء للاغتصاب وبحرق المنازل. وأجبر القتال الدائر في مقاطعة كامبيا الآلاف من المدنيين على الفرار جنوباً إلى شبه جزيرة لونغبي ومنطقة فريتاون. ويبدو أن تلك الهجمات فضلاً عن غياب وكالات الغوث عن المنطقة لمدة طويلة ترك كامبيا في حالة إنسانية يرثى لها. إلا أن الحالة آخذة الآن في التحسن بعد نشر قوات الجيش السيراليوني وأفراد قوات حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة ونزع سلاح المقاتلين وبسط سلطة الحكومة بما في ذلك عودة قوة الشرطة السيراليونية إلى المنطقة.

٨ - ويزيد من تفاقم حالة اللاجئين والمشردين داخليا الاضطراب الذي تشهده حدود سيراليون مع ليبيريا وغينيا وبخاصة النزاع المتواصل في شمال ليبيريا. وإن العديد من المدنيين، ومنهم اللاجئون السيراليونيون الذين تضرروا من جراء النزاع الدائر في منطقة باروتس بيبك، حيث تتقاطع حدود البلدان الثلاث في جنوب غينيا، واصلوا عودتهم التلقائية إلى مستقبل مجهول في سيراليون. وتشير آخر الإحصاءات الواردة من مفوضية حقوق الإنسان إلى أن ما مجموعه ٧٠ ٠٦٠ سيراليون عادوا إلى سيراليون منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وهو تاريخ اندلاع النزاع على الحدود الغينية. وسجل ٥٦٧ ٥٤ منهم أسماءهم لدى مفوضية حقوق الإنسان. وتواصل المفوضية تقديم المساعدة الإنسانية لنحو ١٦ ٢٤٩ عائداً تم إيواؤهم في ستة مخيمات في البلد وهي: واتيرلو وجوي ولومبا وجويب وبانداجوما وجيريهورن. وتلتزم هذه المخيمات التي يبلغ إجمالي طاقتها الاستيعابية ١٦ ٩٠٠ فرد بالمعايير الإنسانية المعترف بها. ويسبب تصاعد الصراع في مقاطعة لوبا الواقعة شمال ليبيريا

٤٩٨ ٤٠ شخصاً تمت إعادة توطينهم في مناطق آمنة في مطلع حزيران/يونيه. وأعيد توطين ٥٤٣ ٤ شخصاً آخر في مطلع تموز/يوليه بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة. وتصنّف مناطق إعادة التوطين بشكل عام على النحو التالي: المنطقة الغربية، والجنوب، والشرق. وتشمل الخدمات المقدمة التعليم والرعاية الصحية والمياه والتصحاح والمواد الغذائية وغير الغذائية ومشاريع التنمية المستدامة وتقديم المساعدة للجماعات المضيفة. وتقدم الوكالات الدولية والوطنية على حد سواء المساعدة على نحو متواصل.

١٣ - وهناك اهتمام رئيسي بالتنفيذ الصحيح والفعال للمبادئ التوجيهية بالتشرد الداخلي (E/CN.4/1998/53/Add.2). فالوعي بالمبادئ التوجيهية محدود مع أن جميع المنظمات الإنسانية ملزمة من حيث المبدأ بالتقيد بالحد الأدنى من المعايير الأساسية. ومن بين التوصيات المقدمة أن يقوم القسم المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدور المنسق لمنتدى نظامي تُمنح فيه المنظمات فرصة تلقي التدريب المنتظم في المبادئ التوجيهية ومتابعة التقيد بتلك المعايير من خلال التقييم المتواصل داخل نفس المنتدى. وثمة متابعة لمسألة الحصول على مساعدة ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا بغرض إعداد برامج محددة لحقوق الإنسان في ذلك المجال. وبالنظر إلى الأعداد الهائلة من المشردين داخليا القاطنين في المخيمات والعدد المتزايد من الأشخاص الذين يتم توطينهم، ستزداد أهمية الحاجة إلى وجود تنسيق بين عمل المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بمسألة إعادة التوطين، ينبغي إيلاء عناية خاصة للحاجة إلى تدريب الوكالات الحكومية التي ستتعامل مع المشردين داخليا المعاد توطينهم داخل مجتمعاتهم الجديدة وإلى التنسيق مع تلك الوكالات.

الإنسانية أن ما يقرب من ٣٠٠٠ مشرد داخلي لجأوا إلى بلدة كويديو الشرقية في مقاطعة كونو من المناطق المجاورة. ويعيشون هناك دون أي مساعدة إنسانية معتمدين بشكل رئيسي من أجل البقاء على البحث عن الطعام والدعم الضئيل المقدم لهم من الجماعة المضيفة. واتخذوا من مدرستين مهجورتين غير مسقوفتين مأوى. ومن الواضح أن مثل هذه الحالة مألوفة في المناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها حتى الآن والتي زارتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأعرب العديد ممن يعينهم الأمر من المشردين داخليا عن استعدادهم للعودة إلى مناطقهم الأصلية فور تأمين سلامتهم.

١١ - ولنشر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجيش السيراليوني في مناطق البلاد التي كان من المتعذر الوصول إليها حتى الآن، ولا سيما كامبيا، وبسط سلطة الحكومة أثر كبير على حالة المشردين داخليا. ووفق تقديرات تستند إلى مصادر مطلعة، أدت هجمات قام بها الجيش الغيني في أيار/مايو إلى تشريد ما يقرب من ثلاثين ألف شخص من سكان كامبيا. ومن الواضح أن انتشار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والجيش السيراليوني إلى تلك المنطقة من شأنه أن يخلق ما يلزم من الاستقرار لتشجيع المشردين على العودة إلى ديارهم. وبالمقابل، خلق الانتشار الأخير لقوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في ماكينسي وماغبوراكا فضلا عن نزع السلاح في مقاطعتي كامبيا وبورت لوكو دينامية إيجابية جديدة في حالة المشردين داخليا والعائدين. وقد شرع بعض المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم نتيجة لذلك ويمكن أيضا ملاحظة ظواهر ماثلة في كونو وكايلاهون.

١٢ - وفي غضون ذلك، تواصل الوكالات الإنسانية العمل مع الحكومة السيراليونية على تخزين المواد بغية تأمين توافر ما يكفي من الإمدادات لدى عودة المشردين داخليا. وتظهر إحصاءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما مجموعه

جيم - الأطفال والصراع المسلح في سيراليون

وتفيد وكالات حماية الطفل ان الفتيات المختطفات لا يستخدمن في القتال فحسب، بل غالبا ما يجبرن على ممارسة البغاء أو يُكرهن على الزواج، وهو ما يزيد من حدة رفض القوات المتحاربة الإفراج عنهن. وفي حالات أخرى، قد تحجم الفتيات اللواتي لهن صلة بالقوات المتحاربة عن الالتحاق ببرامج التسريح وإعادة الإدماج خوفا من رد فعل أسرهن ومجتمعاتهن.

١٧ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالات حماية الطفل على الإفراج عن المقاتلين من الأطفال والأطفال المفصولين عن آبائهم الذين يستسلمون لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أو تسلمهم لها الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني وتقوم بنزع أسلحتهم وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم. ويتم تسليمهم إلى وكالات حماية الطفل. وينقل الأطفال بعد ذلك إلى مركز للرعاية المؤقتة حيث توفر لهم وكالات حماية الطفل رعاية تأهيلية تشمل الإرشاد والتعليم والتدريب لكسب المهارات والتعليم في مجالي السلم والحقوق المدنية والتقييم والعلاج الطبيين والنفسيين والوساطة مع الأسر والمجتمعات بغرض تيسير عودتهم إلى ديارهم. ويتم من خلال مركز الرعاية المؤقتة إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم من خلال إعادة جمع شملهم بأسرهم أو إلحاقهم بأسر لغرض تبنيتهم. وفي حال تعذر عودتهم إلى أسرهم أو تبنيتهم، يُرسل الأطفال إلى بيوت فردية أو جماعية حيث يعيشون تحت إشراف ورعاية وكالات حماية الطفل.

دال - العنف الموجه ضد المرأة

١٨ - تعرض الآلاف من النساء والفتيات السيراليونيات لانتهاكات حقوق الإنسان وخروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القتل والتشويه الجسدي

١٤ - ما فتئت حالة الأطفال في الصراع المسلح المتواصل منذ عقد من الزمن في سيراليون تمثل مصدر قلق بالغ. فقد عانى الأطفال على أيدي جميع أطراف ذلك الصراع من مجموعة كبيرة من الانتهاكات الجسدية والعقلية والجنسية تشمل الفصل عن الأبوين والتشريد والاختطاف والتجنيد القسري والاعتصاب. كما أُجبر الأطفال أو حُرضوا على ارتكاب انتهاكات. ففي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وحده، تم اختطاف ما يربو على أربعة آلاف طفل أثناء غارة الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة على فريتاون. وتشير تقديرات أوردتها مصادر مطلعة إلى أن ٦٠ في المائة من الأطفال المختطفين فتيات تعرض معظمهن للإساءات الجنسية. وتم تجنيد آلاف الأطفال في المجموعات المتحاربة الثلاث الرئيسية وهي الجبهة المتحدة الثورية، والمجلس الثوري للقوات المسلحة/جيش سيراليون سابقا، وقوات الدفاع المدني. ويوجد من بين المشردين نحو عشرة آلاف طفل فصلوا عن آبائهم. ويُتم الآلاف من الأطفال.

١٥ - ووافقت الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني، عقب التقدم المحرز مؤخرا في عملية السلام، على إطلاق سراح جميع المقاتلين والمختطفين من الأطفال. ومنذ مطلع سنة ٢٠٠٠، قامت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بتسجيل ما يزيد عن ٢٠٠ طفل لغرض تسريحهم. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠١، سلمت الجبهة المتحدة الثورية ما يربو على ٨٠٠ طفل إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كل من ماكينى وبورت لوكو وكامبيا وكايلاهون وتونغو. وسجل لغرض التسريح أكثر من ٣٥٠ طفلا يعملون مع قوات الدفاع المدني.

١٦ - وبينما يعتبر إفراج القوات المتحاربة عن المقاتلين والمختطفين من الأطفال موضع ترحيب، يعتبر الإفراج عن عدد قليل نسبيا من النساء والفتيات حتى الآن مصدر قلق.

هاء - حالات الإعدام خارج نطاق القانون أو الإعدام التعسفي

٢٠ - كانت الهجمات على السكان المدنيين وحالات القتل المنهجي والإعدام دون محاكمة جزءاً من نمط الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها مختلف الفصائل في الصراع المسلح الطويل الأمد في سيراليون. وكان الهدف الأساسي لأعمال العنف تلك هي نشر الذعر في أوساط السكان المدنيين. وعرقل الصراع والعمليات العسكرية التي تشترك فيها الجيوش النظامية للبلدان المجاورة إجراء أي تحقيق معمق في تلك الخروقات والانتهاكات. ورغم أن التقدم المحرز مؤجراً في عملية السلام فتح أمام مراقبي حقوق الإنسان مناطق كان من المتعذر الوصول إليها حتى الآن، ظلت مغلقة مناطق واسعة من سيراليون خاضعة في معظمها لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية.

٢١ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون معلومات عن هجمات وحشية ضد المدنيين يزعم أن قوات الدفاع المدني قامت بها في القرى الواقعة في مقاطعتي كونو وكويناندوغو فضلاً عن مزاعم تفيد بحدوث حالات إعدام دون محاكمة ارتكبتها الجبهة المتحدة الثورية في بلدة كويدو. وتشير التحقيقات التي أجراها القسم المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وروايات الشهود التي حصل عليها القسم فضلاً عن الصور الفوتوغرافية التي أُخذت للجرحي الموجودين في المستشفى الإسلامي الأفريقي في ماكينبي إلى أن قرية يارايا الواقعة في مقاطعة كويناندوغو تعرضت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ لهجوم من طرف المسلحين التابعين لقوات الدفاع المدني. وأظهر تحليل المعلومات المقدمة من المصادر ذاتها أن ما لا يقل عن ٢٤ مدنياً من بينهم ١٨ امرأة وطفلاً لقوا حتفهم أثناء تلك الهجمات، وأن ١٥ شخصاً آخر جرحوا.

والتشريد والتجنيد الإجباري ونهب وتخریب ممتلكاتهم. وتعرضن لانتهاكات جنسية تشمل الاغتصاب والزواج القسري وحالات مشاهة للرق الجنسي. ويبدو أن تلك الانتهاكات الجنسية لم يبلغ عنها كلها، مما تسبب في عدم وجود ما يكفي من البرامج التي تلي الاحتياجات الخاصة للضحايا من النساء. ويرد وصف دقيق لمدى العنف الممارس في حق المرأة في سياق الصراع السيراليوني في خلاصة بحث ميداني أجري في عام ٢٠٠٠ في إطار مشروع اشترك في تمويله كل من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومنظمة غير حكومية دولية استهدفت دراسة انتشار العنف الجنسي وأثره. وشمل البحث الميداني ٧٣٣ امرأة تم اختيارهن بشكل عشوائي وكان ١٤٣ منهن أي ١٩ في المائة فتيات تتراوح أعمارهن بين ٦ و ١٧ سنة. وأفادت ٥٣٤ منهن أي ٧٢,٩ في المائة أنهن تعرضن لانتهاكات حقوق الإنسان. وأبلغت ٣٨٣ منهن أي ٥٢,٣ في المائة عن تعرضهن للعنف الجنسي. وأبلغت ٣٤٥ منهن أي ٤٧,١ في المائة عن تعرضهن للاغتصاب و ١٩٢ أي ٢٦,١ في المائة عن تعرضهن للاغتصاب الجماعي. وأفادت ما يقل عن نصفهن بقليل أي ٣٠٦ أو ٤١,٧ في المائة أنهن تعرضن للاختطاف من قبل مختلف الفصائل، وأفادت ٢٥ منهن أي ٣,٤ في المائة أنهن أكرهن على الزواج من مختطفين^(٢).

١٩ - وطلبت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، السيدة رادিকা كوماراسوامي، إلى حكومة سيراليون أن توجه إليها دعوة لزيارة البلد في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١. ودعت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٢٠/٢٠٠١ الحكومة إلى أن تستجيب بشكل إيجابي لطلب المقررة الخاصة. وقد وجهت لها الحكومة مؤخراً دعوة استجابة لذلك الطلب. وتعتزم المقررة الخاصة أن تركز بحثها وتقصيها أثناء زيارتها على العنف ضد المرأة إبان الصراع المسلح.

المركزي يوجد بعضهم رهن الاحتجاز منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ دون توجيه أي تهمة إليهم ودون توفير المشورة والمعلومات القانونية لهم. ولا يزال، حسب سجلات السجن، ما مجموعه ٢٣٣ شخصا رهن الاحتجاز في سجن فريتاون المركزي عملاً بقانون الطوارئ العام لعام ١٩٩٩ (الإخطار العام رقم ٣ لعام ١٩٩٩). ومن بين الشروط الأساسية للاحتجاز القانوني بموجب السلطات الممنوحة في إطار قانون الطوارئ أن تنشر في الجريدة الرسمية على الفور أسماء الأشخاص المعنيين. يمثل ذلك الإعلان. غير أنه لم يتم منذ أيار/مايو ٢٠٠٠ نشر سوى قائمة واحدة تتضمن أسماء ١٢١ شخصا. ومن الواضح بالتالي أن العديد من الأشخاص الذين لم تنشر أسماءهم يوجدون رهن الاحتجاز عملاً بقانون الطوارئ العام.

٢٤ - وأتاح التفاهم الذي تم التوصل إليه بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والسلطات السيراليونية للقسم المعني بحقوق الإنسان في البعثة دخولا محدودا لسجون فريتاون (شريطة أن يرافق موظفي القسم مسؤول في إدارة السجون). غير أن ذلك توقف عقب أحداث الشغب التي كان سجن فريتاون المركزي مسرحا لها في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١. ونتيجة لذلك، نُقل بعض المحتجزين إلى مواقع أكثر أمنا في سيراليون لم يتم الكشف عنها. وأعيدوا لاحقا إلى سجن فريتاون المركزي في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١ أو نحو ذلك. وإثر تدخل الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون، استأنف موظفو القسم المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون زيارتهم إلى السجون دون قيود اعتبارا من ٧ حزيران/يونيه. ومنذ ذلك الحين، قام الموظفون المعنيون بحقوق الإنسان بزيارات إلى السجون وأجروا مقابلات على انفراد مع المحتجزين. ومع أن بعثة الأمم المتحدة تتمتع بحق الدخول غير المحدود إلى جميع السجون ومراكز الاحتجاز في عموم البلد، فإن الحكومة غير مستعدة

وادعت المصادر ذاتها أن المهاجرين حرقوا ما لا يقل عن ٦٦ منزلاً في القرية ونهبوا ممتلكاتها.

٢٢ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، ذهب موظفان من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون معنيين بحقوق الإنسان مع قائد القوات التابعة للبعثة في بعثة لتقصي الحقائق في قرية هينيكوما الواقعة في مقاطعة كويناندوغو وتمكنوا من جمع أدلة تفيد بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وخروقات صارخة للقانون الإنساني الدولي هناك. وأعطت المقابلات التي تم إجراؤها مع الجرحى ومع مقاتلي قوات الدفاع المدني في نفس اليوم في كل من كويدو وهينيكوما وبارابا على التوالي معلومات أولية تفيد بشن الجبهة المتحدة الثورية وقوات الدفاع المدني هجمات وهجمات مضادة واسعة النطاق في العديد من القرى الواقعة في مقاطعتي شمال كوندو وكويناندوغو. وكانت قرية هينيكوما وقت زيارة فريق تقصي الحقائق التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون خاضعة لسيطرة أفراد قوات الدفاع المدني. وأخبر هؤلاء الأفراد وسكان القرية الفريق بأن مقاتلي الجبهة المتحدة الثورية هاجموا هينيكوما في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ فقتلوا ما لا يقل عن ١٩ شخصا واختطفوا خمس فتيات وحرقوا ما لا يقل عن ٢٥ منزلاً. ولم يجر دفن أي ضحية منذ وقوع الحادث. وتمكن الفريق من إحصاء عشر جثث يفترض أنها الخمسة أطفال وأربع نساء ورجل بالغ. وكان في شرفة منزل تعرض للاحتراق خمس جثث آخذة في التحلل يبدو أنها لرجل وامرأتين وطفلين. وتم العثور خلف منزل محترق وأمامه على بقايا هيكل عظمي لضحيتين أخريين يحتلنهما طفلان. وكانت ثلاث جثث أخرى يفترض أنها لامرأتين وطفل جاثمة في الغابة القريبة. ووجد الفريق أيضا عبوات الطلقات في موقع الحادث.

واو - المحتجزون بموجب حالة الطوارئ

٢٣ - ومما يسبب قلقاً متواصلاً للجهات المهتمة بحقوق الإنسان استمرار احتجاز أشخاص في سجن فريتاون

أعضاء الجبهة المتحدة الثورية لقوا حتفهم في سجن فريتاون المركزي بين آذار/مارس ٢٠٠١ وحزيران/يونيه ٢٠٠١. ومنذ أن تسربت أخبار الوفيات من سجن فريتاون المركزي في أيار/مايو ٢٠٠١، توفي العديد من المحتجزين وآخرهم السيد سولومو ب. رودجرز، أحد الأعضاء المؤسسين للجبهة المتحدة الثورية، الذي فارق الحياة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠١. وتعود جميع الوفيات، على حد رأي المسؤولين عن إدارة السجون، إلى أسباب طبيعية، في حين يدعي المحتجزون أن النقص في الرعاية الطبية والتغذية سبب آخر من أسباب الوفيات. وتزعم الجبهة المتحدة الثورية أيضا أن ما لا يقل عن ١٥ فردا من بين أعضائها فارقوا الحياة في سجن فريتاون المركزي منذ أيار/مايو ٢٠٠٠، من بينهم ١١ عضوا منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وأبدت الجبهة قلقها إزاء أسباب بعض الوفيات.

ثالثا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال حقوق الإنسان

ألف - بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقسم المعني بحقوق الإنسان التابع لها

٢٧ - أنشئت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ومُنحت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي تتألف من مكونات عسكرية ومدنية من بينها قسم معني بحقوق الإنسان ولاية متعددة التخصصات تشمل التعاون مع حكومة سيراليون والأطراف الأخرى في مجال تنفيذ اتفاق لومي للسلام والمساعدة في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وأورد مجلس الأمن في قراره ١٢٨٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ إشارات قوية إلى ضرورة مواصلة تعزيز المساءلة واحترام حقوق الإنسان في سيراليون. وبغية التصدي لتلك

للكشف عن أماكن وجود بعض المحتجزين البارزين المعتقلين بموجب حالة الطوارئ.

٢٥ - وكانت اجتماعات اللجنة المشتركة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمثابة منتدى لتسوية المسائل المتعلقة بالأشخاص المحتجزين بموجب قانون الطوارئ العام نتيجة لأحداث أيار/مايو ٢٠٠٠. ومثال على ذلك أن الجبهة المتحدة الثورية طلبت أثناء اجتماعي ١٥ أيار/مايو و ٢ حزيران/يونيه على التوالي إلى السلطات الإفراج عن أعضاء الجبهة الموجودين رهن الاحتجاز منذ أحداث أيار/مايو كبادرة منها لبناء الثقة. كما أعربت عن قلقها إزاء وفاة بعض أعضائها أثناء الاحتجاز. وأثناء الاجتماع المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٠ أكدت السلطات أنها ستنتظر في الطلب المتعلق بالإفراج عن بعض المحتجزين، وأعلنت في ٢ حزيران/يونيه أن الحكومة أنشأت لجنة رفيعة المستوى للنظر في مسألة الإفراج عن بعض أعضاء الجبهة المتحدة الثورية. وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أي بعد مرور أربعة أيام، أذن رئيس جمهورية سيراليون بالإفراج في اليوم التالي عن ٣٤ شخصا يوجدون رهن الاحتجاز بموجب قانون الطوارئ. والواقع أنه وفقا للمعلومات التي حصلت عليها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لم يتم الإفراج سوى عن ٣٣ سجيناً، وذلك بسبب تكرار اسم أحد الأشخاص.

٢٦ - وبمجرد الإعلان في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠١ عن خبر وفاة عناصر من الجبهة المتحدة الثورية في سجن فريتاون المركزي، أكدت الحكومة، بعد فترة من التردد والإنكار، أن عشرة محتجزين من بينهم ثمانية من أعضاء الجبهة المتحدة الثورية لقوا حتفهم في السجن بين أيار/مايو ٢٠٠٠ وأيار/مايو ٢٠٠١. وعزت الحكومة ردها الأولي الحذر إلى هفوة السلطات المسؤولة عن السجون التي لم تبلغ الدوائر الملائمة بالوفيات. وأشارت تحقيقات لاحقة أجرتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى أن ما لا يقل عن ستة من بين

سيراليون. ويشترك القسم المعني بحقوق الإنسان في الأنشطة العامة التي تنفذها البعثة وأخذ على عاتقه أيضا، بموافقة الممثل الخاص للأمين العام، مسؤوليات إضافية لدعم أنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سيراليون. ويشترك القسم المعني بحقوق الإنسان، على سبيل المثال، في الاجتماعات الثلاثية الأطراف مع حكومة سيراليون والجهة المتحدة الثورية. كما يشترك رئيس القسم في الاجتماعات التي يعقدها كبار الموظفين كل ثلاثة أسابيع والتي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام. ويشترك أيضا ممثلو القسم في فريق السياسات والتخطيط وفي اللقاء الأسبوعي عبر الفيديو مع نيويورك ومع لجنة الموافقة على المشاريع.

٢٩ - وتم تكييف ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال حقوق الإنسان لتتناسب مع الحالة المعقدة في سيراليون. وتركز الولاية على أربعة مجالات رئيسية هي: الرصد والإبلاغ والتدريب وبناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية مثل أمين المظالم، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وحماية حقوق المرأة والطفل. وإلى جانب تلك المهام، تضطلع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، بدور محوري في تيسير إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة المنصوص عليها في اتفاق لومي للسلام والتشريع السيراليوني المحلي.

٣٠ - وبتوجيه عام من مقر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يضطلع القسم المعني بحقوق الإنسان بدور مهم في تحديد مسائل حقوق الإنسان ذات الأهمية بالنسبة لقطاع الشؤون الإنسانية الواسع ووكالات الأمم المتحدة في سيراليون. ويتمثل ذلك في اعتماد مدونة قواعد السلوك الخاصة بالعاملين في المجالات الإنسانية في سيراليون. وتم وضع مدونة قواعد السلوك بعد إجراء مشاورات واسعة النطاق شملت منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتدعو مدونة قواعد السلوك، في جملة

التحديات، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون قسما معنيا بحقوق الإنسان يعمل فيه ٢٠ موظفا (رفع عددهم مؤخرا وكان ١٤ موظفا) ومن بينهم اثنان من متطوعي الأمم المتحدة. وتشمل ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان الرصد والتدريب وبناء القدرات والتعاون التقني والتعريف بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، أضاف القسم المعني بحقوق الإنسان إلى مسؤولياته تقديم المساعدة في إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. وبغية تنفيذ ولاية القسم المعني بحقوق الإنسان بفاعلية، قدمت له مفوضية حقوق الإنسان المساعدة لاستحداث مناصب للمتخصصين في مجالات: المؤسسات الوطنية، وسيادة القانون، والتدريب، وحقوق الطفل والقضايا الجنسانية.

٢٨ - وتستند العلاقة بين مفوضية حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى مذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام. ومما يعزز تلك العلاقة أحكام إعلان سيراليون لحقوق الإنسان المعتمد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ أثناء زيارة المفوضة السامية (انظر E/CN.4/2000/31، الفقرة ٢٦). وتقر مذكرة التفاهم أن احترام حقوق الإنسان أمر أساسي لتعزيز السلم والأمن وأن تبني الأمم المتحدة لنهج موحد في سعيها إلى تحقيق تلك الغايات أمر أساسي لبلوغ هذين الهدفين المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة. وتسعى المذكرة بالتالي إلى جعل تعزيز وحماية حقوق الإنسان عنصرين مركزيين في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع الصراعات وحفظ السلام والمساعدة في الإعمار في فترة ما بعد الصراعات. ووفرت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون سياقاً للتنفيذ العملي لمذكرة التفاهم التي وقعت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام. وتلاحظ المفوضية بارتياح أن تقدما قد أحرز في مجال إدماج حقوق الإنسان والقسم المعني بحقوق الإنسان في عمل وعمليات بعثة الأمم المتحدة في

الإنسان والمنتدى الوطني لحقوق الإنسان، على إعداد مشاريع مشتركة من قبيل توفير برامج التدريب وتقديم المساعدة التي تحتاج إليها بصورة ماسة المنظمات غير الحكومية المحلية والمجتمع المدني برمته. ومثال على هذا النوع من التعاون تم عقد دورات تدريبية مشتركة في المخيمات التابعة للجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في لونسار وتندرج هذه المخيمات في إطار "برنامج توجيه المحاربين قبل تسريحهم". كما تم إشراك شبكة البناء التعاوني للسلام في حملة التعريف بلجنة الحقيقة والمصالحة في مراكز بورت لوكو الخاصة بالمحاربين من الأطفال. وشارك مستوصف "فوراه بي" لعلاج الأمراض الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وهي هيئة منشأة حديثاً، مع القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في إجراء التحقيقات وفي حلقات العمل التي تعقد لإعداد التقارير.

باء - الأنشطة في الميدان

٣٣ - إثر التحسن في الحالة الأمنية العامة واستئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يعمل القسم المعني بحقوق الإنسان على زيادة وجوده في الميدان، وشرع في إنشاء مكاتب فرعية في المقاطعات. وقد فتح مكتباً إقليمياً ووسع دائرة أنشطته من خلال توفير مستويات لعلاج الأمراض الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠١، فتحت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أول مكتب إقليمي لها في كينيما الواقعة في المنطقة الشرقية. وسينفذ المكتب الإقليمي مجموعة كاملة من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان تشمل التدريب والرصد والإبلاغ إلى جانب زيادة وعي الجمهور بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وستواكب فتح المزيد من المكاتب الإقليمية مع زيادة موارد المكتب من حيث عدد الموظفين. وبغية تلبية الاحتياجات

أمر، جميع وكالات المساعدة الإنسانية العاملة في سيراليون إلى مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حق تلك الوكالات المطلق في تقديم المساعدة الإنسانية. وتنص المدونة كذلك على أن جميع العمليات الإنسانية ينبغي أن تستهدف تعزيز حقوق الإنسان مع إيلاء عناية خاصة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وعقب وضع مدونة قواعد السلوك واعترافاً بأهمية الجزء الخاص بحقوق الإنسان فيها، أعدت مفوضية حقوق الإنسان برنامجاً تدريبياً متعلقاً بحقوق الإنسان لفائدة جميع العاملين في المجالات الإنسانية في سيراليون ستنفذه قبل نهاية السنة. وسيعد البرنامج أيضاً مواد تدريبية ذات طابع عام لغرض استخدامها في حالات الطوارئ المعقدة.

٣١ - ونشر القسم المعني بحقوق الإنسان مؤخرًا معلومات ووثائق تتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه المعقود في نيويورك، في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ وبالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المعقود في دوربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. كما سهّل على المنظمات غير الحكومية المحلية عملية التسجيل للمشاركة في مؤتمر دوربان.

٣٢ - وأنشأ القسم المعني بحقوق الإنسان، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لجنة سيراليونية لحقوق الإنسان تجتمع كل أسبوعين لتكون بمثابة منتدى للتشاور وتبادل الأفكار والمعلومات بين الجهات الفاعلة في مجالي حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. ولغرض تعزيز القدرة المحلية، يعمل القسم مع منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الوطنية، بما في ذلك المنظمة التي تجمع تحت لوائها جماعة العاملين المحليين في مجال حقوق

حقوق الإنسان والقانون الإنساني للكتيبة الباكستانية في باكستان قبل التحاقها ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وشمل التدريب كذلك ٣٥ موظفا سيتولون مهمة التدريب.

٣٥ - ويركز مجال رئيسي جديد للتدريب على الظروف المتغيرة على الأرض. ومع الإسراع في عملية نزع السلاح، أصبح القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون طرفا في برنامج توجيه المحاربين قبل تسريحهم وترعى هذا البرنامج اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مراكز التسريح. وتركز الدورات التدريبية المنظمة لفائدة تلك المجموعات على التوعية بحقوق الإنسان الأساسية وتعريفهم بلجنة الحقيقة والمصالحة. وتم أيضا تدريب المقاتلين السابقين في فريتاون في مجال حقوق الإنسان. وتشمل المشاريع المستقبلية تدريب مدربي الشبكات الوطنية للمقاتلين السابقين فضلا عن التخطيط للقيام بحملة توعية ترمي إلى تحقيق المصالحة بين أفراد المجتمع لغرض تيسير جهود بناء السلام.

دال - بناء القدرات والتعريف بالجهاز القضائي

٣٦ - لسيراليون نظام قضائي مزدوج يتواجد فيه القانون الرسمي والجهاز القضائي إلى جانب القانون العرفي والمحاكم التقليدية. وقد بدأ تدهور النظام القضائي السيراليوني برمته قبل اندلاع الصراع المسلح بفترة طويلة واستمر هذا التدهور خلال العقد الأخير. ومن بين السمات الرئيسية للجهاز القضائي انعدام الاستقلال والموضوعية والنزاهة، ووجود قوانين وممارسات عفا عليها الدهر، والنقص في الموظفين وعدم كفاية الهياكل، والافتقار إلى وسائل العمل، وقلة التدريب وانخفاض المرتبات. فلا يوجد في البلاد كلها سوى ٢١ قاضيا يعملون في المحكمة العليا لسيراليون، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة العدل العليا. ولا توجد هذه المحاكم إلا في العاصمة فريتاون. ونتيجة لذلك، ليس للنظام القضائي

المتزايدة في مجال حقوق الإنسان للسيراليونيين القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة الثورية التي كان من المتعذر الوصول إليها حتى الآن، وسّع القسم المعني بحقوق الإنسان دائرة أنشطته لتشمل مناطق من قبيل بايلور وارف وباربارا وكووناكريدي وماكيني وماغبوراكا ولوسار وكويدو وكامبيا وبويدو، وتتسم الأنشطة في تلك المنطقة بالتنوع فشملت بعثات لتقييم حقوق الإنسان وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى جانب التدريب والتعريف بلجنة الحقيقة والمصالحة. وركزت الزيارات التي قام بها موظفو القسم على مجموعات معينة مثل المشردين داخليا والعائدين من غينيا ولييريا ويعيش معظمهم في مخيمات العائدين.

جيم - التدريب

٣٤ - ينقسم برنامج التدريب في ميدان حقوق الإنسان بشكل عام إلى ثلاثة مجالات وهي: مواصلة تقديم الدعم التقني للهيئات الوطنية من قبيل جيش سيراليون وشرطتها، وتوفير التدريب للمنظمات غير الحكومية الوطنية النشيطة في ميدان حقوق الإنسان، وتدريب أفراد قوات حفظ السلام في مجال حقوق الإنسان. ويتعاون قسم حقوق الإنسان مع الفريق الدولي المعني بالمساعدة والتدريب العسكريين من أجل زيادة الوعي بحقوق الإنسان داخل برنامج إعادة الإدماج العسكري الخاص بالمقاتلين السابقين الذين سيتم فرزهم لغرض استيعابهم المحتمل في جيش سيراليون إلى جانب توفير التدريب المنتظم لجيش سيراليون الجديد. ولغرض توحيد أساليب تدريب الشرطة وتكييفها مع البيئة السيراليونية، اتخذ قسم حقوق الإنسان الترتيبات الأخيرة مع الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لإعداد دليل للشرطة. كما يجري محليا وبصورة منتظمة تدريب أفراد قوات حفظ السلام والمراقبين العسكريين الجدد التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ووفر القسم أيضا التدريب في محالي

التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون على إعداد المواد التي تم عرضها في المؤتمر من أجل نشرها قبل نهاية السنة.

٣٩ - واضطلع القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدور هام في تأسيس مركز المحامين للمساعدة القانونية وهو أول مشروع للمساعدة القانونية من نوعه في سيراليون. وسيقدم المركز خدمات قانونية مجانية للفقراء والمعوذين في جميع المسائل المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان. وبالتشاور مع قسم الشؤون المدنية في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ينظر قسم حقوق الإنسان في سبل تعزيز قدرة محاكم القانون العرفي. وأجرى القسم، بالتعاون مع وزارة العدل ورابطة المحامين وممثلي المجتمع المدني، تقييماً لاحتياجات الجهاز القضائي من حيث المرافق والموارد. وعقب إجراء ذلك التقييم، أعد القسم المعني بحقوق الإنسان مشروعاً لدعم ذلك الجهاز. ويهدف المشروع، الذي يجري البحث عن جهة تموله في إطار النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات التي تم توجيهها، إلى تعزيز التثقيف القانوني وإمكانية الحصول على المعلومات القانونية فضلاً عن تعزيز قدرات الجهاز القضائي فيما يتصل برسم السياسات وإصدار الأحكام. كما أقام القسم المعني بحقوق الإنسان اتصالات مع كبار القضاة لغرض استكشاف القنوات التي يمكن لبعثة الأمم المتحدة من خلالها مساعدة سيراليون على تعزيز نظامها القضائي وبخاصة في ميدان حقوق الإنسان وفي إدارة العدالة الجنائية بما في ذلك قضاء الأحداث.

هاء - إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة المستقلة

٤٠ - ساعدت مفوضية حقوق الإنسان حكومة سيراليون منذ أواخر ١٩٩٩ إلى أوائل عام ٢٠٠٠ في عملية الصياغة التي أفضت إلى اعتماد برلمان سيراليون في شباط/فبراير

أثر في المناطق الريفية. وتتمثل إحدى الأولويات في إصلاح نظام قضاء الأحداث ومواءمة القوانين السيراليونية مع قانون حقوق الإنسان الدولي ومعايير حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل.

٣٧ - وكان للصراع المسلح أثره المدمر على المحاكم المحلية التي تطبق القانون العرفي. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على إحياء تلك الهيئات التي ستضطلع ولا شك بدور مهم في سيراليون في فترة ما بعد الصراع. فقد أثبتت مشاورات أجريت مع بعض التجمعات القبلية أن الناس يحترمون المحاكم المحلية كنظام بوصفها الجهاز المسؤول عن تسوية المنازعات في نظام سيراليون المزدوج. وثمة أيضاً قلق واسع الانتشار إزاء ممارسة التعسف وانعدام المساواة في ممارسات المحاكم. وكانت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون نشيطة في معالجة تلك الممارسات من خلال برنامجها المتعلق بسيادة القانون الرامي إلى توفير التدريب في مجال معايير حقوق الإنسان الدولية للتأكد من أن المحاكمات نزيهة وتتبع الإجراءات القانونية.

٣٨ - ونظم القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ مؤتمراً استشارياً بشأن سيادة القانون. وحضر المؤتمر، ممثلون عن حكومة سيراليون والمجتمع المدني، وأعضاء رابطة المحامين والقضاة والجهاز العسكري والشرطة. وقُدِّمت ١٢ ورقة تعالج كل منها مسألة انهيار سيادة القانون من زاوية مختلفة. واعتمد المؤتمر مجموعة عريضة من القرارات يتعلق إحداها بتدوين القانون العرفي وقدم توصيات في مجال قضاء الأحداث. وقرر المؤتمر بالنسبة لموضوع قضاء الأحداث أنه يتعين على الحكومة أن تتخذ خطوات عاجلة لإدراج أحكام اتفاقية حقوق الطفل في القانون المحلي مع مراعاة مقترح تشريعي أعدته رابطة المحامين السيراليونيين بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ويعكف القسم المعني بحقوق الإنسان

على برنامج مفصل من الأنشطة تُفضي إلى إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة التي يُتوقع أن ترى النور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ويتضمن ذلك الاتفاق أيضا ترتيبا تعاونيا لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة يحظى فيه القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بدعم مفوضية حقوق الإنسان وسيمثلها في الميدان. كما عينت المفوضية السامية والممثل الخاص للأمين العام مراكز تنسيق في جنيف وفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على التوالي للتأكد من تنفيذ ذلك النشاط تنفيذا فعالا.

٤٢ - وتم حتى الآن تنفيذ الأنشطة التالية في إطار مشروع التعاون التقني. وكُلفت منظمة غير حكومية وطنية وهي منظمة إعلان ٩٩ بإجراء بحث في الأساليب التقليدية لإقامة الصلح التي يمكن إدراجها في عملية الحقيقة والمصالحة. وأُبرمت مفوضية حقوق الإنسان اتفاقا مع فريق حقوق الإنسان القانوني الدولي يقضي بإعداد وتنسيق وتيسير حملة شاملة لإطلاع الجمهور على لجنة الحقيقة والمصالحة السيراليونية. وينبغي تنفيذ تلك الحملة بالتعاون مع المنتدى الوطني لحقوق الإنسان وفريقه العامل المعني بلجنة الحقيقة والمصالحة ووسائل الإعلام وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وقد حددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان المرشحين الذين تعتبرهم أهلا لشغل المناصب الدولية الثلاث في اللجنة والمفوضية الآن بصدد التيقن من استعدادهم للقيام بذلك. وتلقى الممثل الخاص للأمين العام بوصفه منسقا لعملية انتقاء المرشحين ما يربو على ٦٠ ترشيحا للمناصب الأربعة المخصصة للمفوضين الوطنيين في اللجنة. وساعدت الدعاية الواسعة النطاق التي حظيت بها عملية تسمية المرشحين داخل سيراليون أيضا على زيادة وعي الجمهور بلجنة الحقيقة والمصالحة.

٤٣ - وأعطت حلقة دراسية متعلقة بالجوانب التشغيلية والإدارية للجنة الحقيقة والمصالحة السيراليونية عُقدت في

٢٠٠٠ لقانون لجنة الحقيقة والمصالحة لعام ٢٠٠٠. وفي وقت لاحق، وضعت مفوضية حقوق الإنسان مشروعا هاما لدعم المرحلة التحضيرية للجنة الحقيقة والمصالحة. وتوقف تنفيذ ذلك المشروع على أثر استئناف الأعمال العدائية في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اشتركت مفوضية حقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون في استضافة حلقة عمل متعلقة بلجنة الحقيقة والمصالحة أعطت دفعة جديدة للعملية التحضيرية للجنة. وعقب حلقة العمل تلك وإجراء مزيد من التقييم لظروف عمل اللجنة، قامت مفوضية حقوق الإنسان، بالتشاور مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بتنقيح واستكمال مشروعها لدعم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة. ويشمل المشروع في صيغته المنقحة ما يلي: (أ) حملات لإطلاع/تنقيح الجمهور؛ (ب) حصر فترة الصراع، أي جمع المعلومات عن الأحداث الرئيسية الواقعة في الفترة التي تدخل ضمن الاختصاص الزمني للجنة الحقيقة والمصالحة؛ (ج) إجراء بحث في الأساليب التقليدية لحل الصراعات وتحقيق الصلح بين مختلف المجموعات الثقافية في سيراليون؛ (د) اختيار المفوضين؛ (هـ) التحديد الأولي لمتطلبات اللجنة من حيث المرافق ومن ذلك، على سبيل المثال، شكل الأمانة اللازمة بما في ذلك ملاك الموظفين والاحتياجات واللاجئين؛ (و) تخصيص فترة تحضيرية قانونية مدتها ثلاثة أشهر للجنة الحقيقة والمصالحة وتبدأ هذه الفترة بعد أسبوعين من بدء اللجنة عملها على أن تضع اللجنة أثناءها خطة لإجراءات عملها وتنشئ مكاتبها وتبحث عن الموظفين وتعينهم إلخ؛ (ز) عقد مائدة مستديرة بشأن العلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والحكمة الخاصة المستقلة للتأكد من أنهما يكملان بعضهما البعض وتحترم كل منهما ولاية الأخرى.

٤١ - ووفقا للمشروع المستكمل، اتفق الممثل الخاص للأمين العام في سيراليون والمفوضية السامية لحقوق الإنسان

والتعذيب، فقد تم ارتكاب انتهاكات لها صلة بنوع الجنس والجنس. واستهدفت الفتيات تحديدًا. وأوصى الخبراء، في جملة أمور، بأن تسترشد اللجنة في عملها المتعلق بالطفل بمعيار حقوق الطفل ومبادئ حمايته المنصوص عليها في الصكوك الدولية. كما أوصى الخبراء بأن تُكفل حماية الأطفال خلال جميع مراحل عملية لجنة الحقيقة والمصالحة ويشمل ذلك كفالة السرية لهم وعدم كشف هويتهم وعدم إكراههم على المشاركة. وشدد الاجتماع التقني على ضرورة التعاون مع وكالات حماية الطفل العاملة في سيراليون لتأمين استفادة لجنة الحقيقة والمصالحة من عمليات المصالحة وإعادة الإدماج الجارية. وساعدت الدعاية الواسعة النطاق التي حظيت بها الحلقة الدراسية أيضًا على زيادة وعي السيراليونيين بعملية لجنة الحقيقة والمصالحة.

٤٥ - وشددت مفوضية حقوق الإنسان، أثناء دخول التحضيرات لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة مرحلتها الحاسمة، على أهمية الدعم الدولي في توفير الموارد اللازمة لكي تنفذ المفوضية بنجاح مهمتها المتمثلة في دعم إنشاء تلك اللجنة نيابة عن الأمم المتحدة. وقد حُدد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موعدًا لتعيين المفوضين. ومن المتوقع، حسب هذا المخطط، أن تبدأ اللجنة أعمالها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويتوقف الوفاء بهذه المواعيد على عدد من العوامل من بينها مواصلة إحراز تقدم في عملية السلام، وتعاون جميع أطراف الصراع، فضلًا عن وجود ما يكفي من التمويل وما يلزم من الدعم السوقي.

٤٦ - ولغرض تنفيذ الأنشطة الممهدة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة، تنظر مفوضية حقوق الإنسان في مشروع يهدف إلى تمويل أمانة مؤقتة للجنة. وستحل الأمانة المؤقتة المؤلفة من موظفين دوليين ووطنيين في وقت لاحق محل القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وستأخذ على عاتقها المسؤولية الكاملة عن تنظيم وإدارة

فريتاون دفعة جديدة للتحضيرات الجارية للإنشاء الفعلي للجنة. وعُقدت تلك الحلقة الدراسية من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وحضرها ممثلون عن الحكومة والسلك الدبلوماسي ومنظمات المجتمع المدني وقادة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وشارك في الحلقة الدراسية حوالي ٤٠ شخصًا مثلوا منظمات غير حكومية تشارك بشكل مباشر في عملية الحقيقة والمصالحة وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واستكشفت الحلقة المنهجيات التي يمكن للجنة أن تستخدمها لكشف الحقيقة ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب. وناقشت الهياكل التنظيمية للجنة وميزانياتها واستعرضت المسائل المتصلة بالعلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة المستقلة. ووفرت الحلقة محفلاً ملائماً لإجراء مناقشات ملموسة بشأن الجوانب العملية لإنشاء اللجنة، ومن شأن توصيات الحلقة أن توفر المبادئ التوجيهية اللازمة لإنشاء اللجنة. وساعدت الدعاية الواسعة النطاق التي حظيت بها الحلقة على زيادة الوعي بعملية الحقيقة والمصالحة في أوساط الشعب السيراليوني.

٤٤ - وعملاً بتوصية الحلقة الدراسية الوطنية المتعلقة بلجنة الحقيقة والمصالحة والتي نظمتها في تشرين الثاني/نوفمبر مفوضية حقوق الإنسان بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والمنتدى الوطني لحقوق الإنسان، استضافت اليونيسيف في فريتاون من ٤ إلى ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ اجتماعاً تقنياً للخبراء. وكان هدف ذلك الاجتماع هو تحديد إطار لمشاركة الأطفال في عملية لجنة الحقيقة والمصالحة. واستكشف الخبراء الوطنيون والدوليون الذين شاركوا في الاجتماع مدى تضرر الأطفال من جراء الصراع المسلح في سيراليون والدور الذي ستضطلع به لجنة الحقيقة والمصالحة فيما يتعلق بالطفل. ومع أن الفتيات والفتيان تعرضوا لانتهاكات مماثلة مثل الاختطاف والتشويه الجسدي

”نشرة الحقيقة“ عن تعرض الأعمال التحضيرية الجارية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة وسيوفد الفريق العامل بعض أعضائه إلى غواتيمالا وجنوب أفريقيا وزمبابوي لدراسة التجارب السابقة المكتسبة من عمليات الحقيقة والمصالحة. وتعاون بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مع المنظمات غير الحكومية وتنظم حلقات عمل وتنتج نشرات وبرامج إذاعية وقمصانا وقبعات ولافتات للتعريف بلجنة الحقيقة والمصالحة. وستكثف هذه الحملة الإعلامية في الأشهر القادمة لكي يعلم بها أكبر عدد ممكن من السيراليونيين ليتمكنوا بالتالي من اتخاذ قرار مستنير بشأن المشاركة في تلك العملية.

٤٩ - وبالنظر إلى أن النساء والفتيات يشكلن الأغلبية الساحقة من ضحايا الصراع المسلح، يبذل جهد حقيقي في سبيل كفالة مشاركتهن بنشاط في عملية الحقيقة والمصالحة. ومن أجل ذلك، أنشئت فرقة عمل معنية بالمرأة داخل هيئة حقوق الإنسان السيراليونية. وقد كتبت الفرقة إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان والممثلة الخاصة للأمين العام في سيراليون وجهات أخرى ودعت إلى تأمين تمثيل قوي للمرأة في لجنة الحقيقة والمصالحة.

٥٠ - وتتواصل المناقشات المتعلقة بلجنة الحقيقة والمصالحة التي استؤنفت على هامش الحلقة الدراسية التشغيلية والإدارية المشار إليها آنفا مع قادة الجبهة المتحدة الثورية. وفي ٢٤ تموز/يوليه، اجتمع مسؤولو القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بقيادة الجبهة في ماكين. وقد أبدى قادة الجبهة مساندتهم للجنة وأقروا بأن الجبهة طرف فيها. بمقتضى اتفاق لومي للسلام. وأعربوا عن اهتمامهم بآليات اللجنة، بما في ذلك عملية ترشيح المفوضين واختيارهم ذلك أنهم يقومون بدور قانون فيها. كما أبدوا اهتمامهم بالعلاقة بين لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة المستقلة وطلبوا مزيدا من المعلومات عن إمكانية

المرحلة التحضيرية للجنة الحقيقة والمصالحة. ويضطلع القسم المعني بحقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، في الوقت الراهن، بالأنشطة التحضيرية ميدانيا لإنشاء اللجنة بالرغم من موارده البشرية المحدودة. ونتيجة التوسع التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية التي كان من المتعذر الوصول إليها حتى الآن، يتحمل القسم طائفة أخرى من المسؤوليات تفوق طاقته. لذا فإن نقل المسؤوليات ذات الصلة بلجنة الحقيقة والمصالحة إلى أمانة اللجنة من شأنه أن يمكن القسم من تكريس مزيد من الاهتمام لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في مجال حقوق الإنسان.

٤٧ - وقد باشرت مفوضية حقوق الإنسان مناقشتها الأولية مع الدول الأعضاء المهتمة بشأن تمويل لجنة الحقيقة والمصالحة. وتشير التقديرات الحالية إلى أن اللجنة بحاجة إلى حوالي ٨ ملايين دولار في السنة. وستصدر مفوضية حقوق الإنسان عما قريب طلبا للترعاعات لدعم هذه القضية الهامة. وفي هذا الصدد، أناشد الدول الأعضاء أن تدعم اللجنة بسخاء.

٤٨ - ويبذل حاليا جهد هائل للتأكد من أن سيراليون هي التي تتحكم في عملية الحقيقة والمصالحة وإدماج الهياكل وأساليب العمل التقليدية فيها. وفي هذا الصدد، تعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بشكل وثيق مع المجتمع المدني على زيادة وعي الجمهور باللجنة وبدورها في بناء سلم مستدام ومعالجة مسألة الإفلات من العقاب. وثمة قدر هائل من الدعم يقدمه إلى لجنة الحقيقة والمصالحة من هم على علم بوجودها من السيراليونيين. وينفذ الفريق العامل المعني بلجنة الحقيقة والمصالحة التابع للمنتدى الوطني لحقوق الإنسان برامج تهدف إلى إطلاع المجتمع على لجنة الحقيقة والمصالحة وتعريفه بها. كما ينشر الفريق العامل مجلة شهرية بعنوان

واو - إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان

٥٣ - قدمت مفوضية حقوق الإنسان المساعدة في مجال إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفق ما يقتضيه اتفاق لومي للسلام. ولغرض تيسير تلك العملية، تم تعيين متخصص في المؤسسات الوطنية في القسم المعني بحقوق الإنسان التابع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتقديم الدعم التقني أثناء مرحلة تأسيس اللجنة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، نظمت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بدعم من مفوضية حقوق الإنسان وبالتعاون مع المنتدى الوطني لحقوق الإنسان، حلقة عمل استشارية بشأن إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وحضر حلقة العمل تلك أعضاء الجهاز القضائي السيراليوني وأمين المظالم وممثلو المجتمع المدني. بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية فضلا عن رئيسي لجنتي حقوق الإنسان في كل من أوغندا وغانا. وأتيحت الفرصة للمدعي العام ووزير العدل في سيراليون لعرض مشروع قانون متعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وعقب المناقشات وما أسفرت عنه من توصيات، أنشئ فريق عامل كلف بوضع الصيغة النهائية للتعليقات التقنية على مشروع القانون. واجتمع الفريق عدة مرات وانتهى من وضع تعليقاته على مشروع القانون. وسُيّرسل هذه التعليقات إلى مفوضية حقوق الإنسان لتبدي ملاحظاتها عليها قبل عرضها على الحكومة. ومن المتوقع أن تسن الحكومة ما يلزم من تشريعات بعد إطلاعها على تلك الملاحظات. وتتمثل الخطوة التالية في جمع ما يلزم من الأموال لإنشاء هذه المؤسسة الجديدة.

رابعا - الاستنتاجات

٥٤ - بعد فترة اتسمت بالمصاعب، شهد مطلع عام ٢٠٠١ تقدما ملحوظا في تنفيذ عملية السلام في سيراليون. فاتفق أبو جال لوقف إطلاق النار الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر يجري التقيد به إلى حد كبير وقد انتشرت بعثة

عمل المؤسسات على نحو متكامل. وفي إطار الحملة الإعلامية الجارية المتعلقة بلجنة الحقيقة والمصالحة، تُعقد حلقات عمل لإطلاع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية وكذا المدنيين القاطنين في المناطق الخاضعة لسيطرتها على نشاط اللجنة بدءا بماكيبي في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠١.

٥١ - وفيما يتعلق بالمحكمة الخاصة المستقلة، تُجري مفوضية حقوق الإنسان اتصالات مع مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة بغرض كفالة التنسيق والتعاون الملائمين في عملية التحضير لإنشاء المحكمة ولجنة الحقيقة والمصالحة. وتتطلع المفوضية إلى تنظيم مائدة مستديرة لمناقشة العلاقة بين المؤسسات وذلك لكفالة أدائهما لمسؤولياتهما على نحو يتسم بالتكامل واحترام ولايتيهما المختلفتين والمتراپتين. وأعيد التأكيد مؤخرا على أهمية المائدة المستديرة فيما يتعلق بالسير الحسن لعمل المؤسسات أثناء حلقة العمل التشغيلية والإدارية المتعلقة بلجنة الحقيقة والمصالحة السيراليونية المعقودة ما بين ٢٩ أيار/مايو و ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وفي المناقشات التي أجريتها مع الرئيس كباح في أثناء مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١.

٥٢ - ولغرض تقديم المساعدة لعملية إنشاء المحكمة الخاصة المستقلة في سيراليون، أنشأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تلبية لطلب ورد من نيويورك، فريق اتصال معني بتلك المسألة. ويتألف الفريق من خمسة أقسام هي: قسم حقوق الإنسان، وقسم السياسة العامة والتخطيط، وقسم الشؤون المدنية، وقسم النقل والإمدادات، وقسم النقل وأنيط بقسم حقوق الإنسان دور التنسيق.

إليها هذا التقرير لتكمل المشروع الجاري المشترك بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والأطباء المناصرين لحقوق الإنسان لجمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالصراعات. واستجوب في إطار هذا المشروع ما يناهز ٢٠٠ ١ مشردة تم اختيارهن عشوائيا وسئلن أسئلة محددة عن تجربتهن ذات الصلة بالحرب مع التركيز على العنف الجنسي. ويتمثل هدف المشروع في إثبات انتشار العنف الجنسي وأثره. وسيتم نشر التقرير الكامل للمشروع في وقت لاحق في عام ٢٠٠١.

الأمم المتحدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة المتحدة الثورية في شمال سيراليون. كما استؤنف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وثمة إشارات، وإن كانت غير معلنة، تدل على استعداد الجبهة للمشاركة في الحياة السياسية. ولا شك أن تلك التطورات علاقة بالالتزام الأمم المتحدة الأكيد بعملية السلام، وهو الالتزام المتمثل في قيامها بإنشاء أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة لها لتيسير تلك العملية. ومن المهم أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بالدور المركزي الذي أنيط بها في عملية السلام في سيراليون. وستواصل مفوضية حقوق الإنسان الاضطلاع بدورها في معالجة احتياجات شعب سيراليون في مجال حقوق الإنسان من خلال تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وأضحى لهذا الالتزام أهميته في الحفاظ على التقدم الذي تحقّق في تنفيذ عملية السلام. وفي هذا الصدد، ستواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنفيذ برنامجها الشامل لمساعدة سيراليون في الأمور التالية: المساعدة التقنية لإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ولجنة وطنية لحقوق الإنسان؛ وبناء القدرات من خلال توفير التدريب لسلطات إنفاذ القانون والدعم لمجموعات المجتمع المدني المحلية. وستواصل المفوضية اعتمادها على دعم المجتمع الدولي وهي تسرع بتنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان لتكمل التقدم المحرز في عملية السلام في سيراليون.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٣٦ (A/55/36).

(٢) The Invisible Human Rights Abuses in Sierra Leone. Conflict-related rape, sexual slavery and other forms of sexual violence من تأليف فطمة بنت مانساياي، حزيران/يونيه ٢٠٠١. والمؤلفة مستشارة مولت بحثها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون و"إيسي ويكي" وهي منظمة غير حكومية دولية يوجد مقرها في كامبالا، بأوغندا. وتأتي النتائج التي توصل